دور مراكز البحوث والدراسات في نشر ثقافة الحوار والتقارب المجتمعي

أ.م.د انتظار رشيد زوير
inrasheed@uomustansiriyah.edu.iq
أ.م.د حنان فالح حسن
hanan_faleh@uomustansiriyah.edu.iq
كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية

الملخص:.

تعرف مراكز البحوث والدراسات بأنها مؤسسات معرفية عالية الجودة والمكانة من حيث منتجها المعرفي والعلمي من جانب، ومن حيث مهارات العاملين فيها من جانب آخر، إلا أن عزلة العلماء وغياب قنوات التواصل والاتصال بينهم من أكبر عوائق اجراء البحوث العلمية ، فذلك الغياب يؤدي الى ضعف البرامج والحلقات العلمية المشتركة والتعاون المثمر البناء، فضلا عن انعكاسها على نشر ثقافة الحوار والتقارب المجتمعي. فعزلة الباحثين والمفكرين تعني صعوبة وصولهم الى مصادر المعلومات وصعوبة التواصل، وبزيادة الاتصال بين ذوي الاختصاص والمفكرين واطلاعهم على ما توصل اليه الاخرين من مختلف دول العالم ينمو ويتطور البحث العلمي عن طريق مناقشة دراساتهم ومقارنة نتائج ابحاثهم ، التي تتأثر احيانا بعوائق نقص انظمة الاتصال بين الباحثين وتعكس الحاجة المتنامية اليها مع تعقيد قضايا الفكر وتصاعد الازمات والصراعات وتشابك المصالح.

الكلمات المفتاحية : مراكز ، الابحاث، الحوار ، تقارب، دراسات.

The role of research and study centers in spreading the culture of dialogue and community rapprochement

Asst. Prof. Dr. Intizar Rashid Zowair

inrasheed@uomustansiriyah.edu.iq

Asst. Prof. Dr. Hanan Faleh Hassan

hanan_faleh@uomustansiriyah.edu.iq

College of Political Science - Al-Mustansiriya University

Abstract.

Research and study centers are known as high-quality and prestigious knowledge institutions in terms of their knowledge and scientific product on the one hand, and in terms of the skills of their employees on the other hand. However, the isolation of scientists and the absence of communication channels between them are among the biggest obstacles to conducting scientific research. This absence leads to the weakness of joint scientific programs and seminars and fruitful and constructive cooperation, in addition to its impact on spreading the culture of dialogue and societal rapprochement. The isolation of researchers and thinkers means difficulty in accessing sources of information and difficulty in communicating. With increased communication between specialists and thinkers and their exposure to what others from different countries of the world have reached, scientific research grows and develops by discussing their studies and comparing the results of their research, which is sometimes affected by the obstacles of the lack of communication systems between researchers and reflects the growing need for them with the complexity of intellectual issues and the escalation of crises and conflicts and the intertwining of interests

Keywords: Centers, Research, Dialogue, Convergence, Studies

المقدمة: تعكس مراكز الابحاث ومؤسسات الفكر مقدار اهميتها ودورها في بناء الدول والمجتمعات الحديثة وتعدد مصادر المعلومات في عالم يتجه الى مزيد من التقارب في ظل تنامي حركة العولمة وتقدم مستوى

التقانة، بعد ان اصبحت مراكز الابحاث مراكزاً وخزانات للفكر والمعرفة وفي بلدنا العراق ، اذ نعاني من نقص في حلقات التعليم المستمر وقلة الإيفادات العلمية والثقافية الى الدول العربية ودول العالم الاخرى بدعوى ترشيد الايفادات والنفقات وقلة الاعتماد المالي المرصود لهذه الجوانب ، فضلا عن الافتقار الى تنظيم المعارض العلمية واللقاءات المفتوحة على مكونات المجتمع والعالمين العربي والاسلامي وهيئاته من جمعيات واتحادات ونقابات وقلة القنوات التلفزيونية التي تعنى ببث البرامج العلمية والثقافية الهادفة واستحداث مواقع علمية على الانترنيت وعقد اتفاقيات دولية وعربية للتعاون بين الجمعيات ومراكز البحوث العلمية ومؤسسات القطاعات الانتاجية .

تناولت هذه الدراسة الدور المهم للجمعيات ومراكز البحوث العلمية في ثقافة التواصل، ويتفق معظم الباحثين على ضرورة التواصل و الحوار والابتعاد عن فرض السيطرة والهيمنة على الآخرين ويتطلب منا ذلك ان نكون اكثر تعمقا في فهم فلسفة الخلافات والامور لخصوصيات الاطراف الاخرى ولا يتم ذلك الا بالحوار الذي يساعد على تلاشي تلك الخلافات .

هيكلية الدراسة: تم تقسيمها الى المبحث الاول (دور مراكز البحوث العلمية في تحقيق الاندماج المجتمعي) ، والمبحث الثاني (التشريعات والأنظمة التي تنظم العلاقة مع مراكز الابحاث وبيان آليات عملها) وجاء المبحث الثالث ليتناول توضيح (العلاقة بين صناع القرار و المراكز البحثية)، فضلا عن خروج الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

إشكالية البحث : تكمن اشكالية البحث في هل تضمنت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان انشاء مبادئ للسلم المجتمعي ، وهل هناك ترابط مابين مراكز البحوث والدراسات ودورها في تحقيق التقارب المجتمعي.

فرضية البحث : ان المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان تتضمن في ثناياها مبادئ السلم المجتمعي والتعايش السلمي ، كما أكد عليها الإسلام والعديد من الشرائع السماوية حفاظا على التعددية الدينية والفكرية والعرقية ، كما تضمنتها خطابات المرجعية الدينية فهل سيكون هناك انعكاسات لمراكز البحوث في تعميق هذه الثقافة التعددية الداعية الى السلام والرحمة والتسامح والتصالح.

منهجية البحث : تم الاعتماد على منهج البحث الوصفي التحليلي و المنهج المقارن ، عن طريق تحليل المواثيق الدولية لحقوق الانسان بإشتمالها على مبادئ السلم المجتمعي و مراكز البحوث والدراسات ودورها في تحقيق التقارب المجتمعي.

المبحث الاول: دور مراكز البحوث العلمية في تحقيق الاندماج المجتمعي

نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم مراكز البحوث وما هي اهم تصنيفاتها، ومن ثم نحاول الاشارة الى وسائل تحقيق الاندماج المجتمعي ، وكيف تعكس الاراء التي تطرحها وطبيعة عملها على تحقيق اللحمة الوطنية الداخلية للمجتمع العراقي، ان الامن المجتمعي هو عنصر مهم ومطلوب في مرحلة التغييرات المعاصرة التي تمر بها الدولة ، وبما ان الامن المجتمعي هو على تماس مباشر بأمور (المجتمع) فأن وجود المؤسسات الجامعية اضافة الى مراكز الابحاث والدراسات يعتبر ضروري في إنشاء منظومة متكاملة تحمي المجتمع العراقي من التحديات الامنية الداخلية فضلا عن الحماية من التهديدات المجتمعية الاخرى.

المطلب الاول: التعريف بمراكز البحوث والدراسات

واقعا لا يوجد لحد الان تعريف عام وشامل لهذه المراكز او المؤسسات ، وتكمن صعوبة ذلك في ان معظم المؤسسات والمراكز التي تقع تحت قطاع مراكز التفكير ، لا تعرف عن نفسها بانها " **Think Tanks** "في وثائق تعريف الهوية الذاتية ، وانما تعلن عن نفسها كمنظمات غير حكومية **Non- governmental organization**او منظمات غير ربحية **Nonprofit organization** ، والذي يعد من التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الامريكي.

واقعا هذه المراكز هي مؤسسات بحثية هدفها الاساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة ، والتأثير في القضايا المجتمعية (Wiarda 2008. 96). اما جولد شميتز فيعرف مراكز الفكر بانها " عبارة عن مؤسسة تعنى بتوليد الافكار والبحث والتعليم والتثقيف وتسهم في صناعة السياسات ، وهي كل مؤسسة لديها قيادة ذات طاقات تخيلية فكرية ابداعية تسهم في بلورة خيارات واقعية لها جذور فكرية للسياسات والبرامج والخدمات التي تقدمها(اغوان ٢٠١٤) ، واقعا تشترك كل التعاريف المقدمة اعلاه في ان " **Think Tanks** " منظمة او مؤسسة او معهد او جماعة او مركز ، يكون مخصصا للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة او في علاقة بعدد من القضايا المتنوعة ، سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة او بغية خدمة احد الاطراف الرسمية (حكومية) او غير رسمية (المجتمع) ، وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة . وهذا ما جعل تلك المراكز احد المرتكزات الاساسية لإنتاج البحث العلمي والمعرفة والتفكير العام في الدولة ، وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها. ولم تعد مهمة مراكز التفكير تقتصر على تقديم دراسات اكاديمية تحليلية نقدية ، بل اصبحت تشمل معالجة مشاكل معينة بصورة مباشرة(محمود

٢٠١٣. ٥) ' ان الكثير من مراكز الابحاث والدراسات ، قد تشكلت نتيجة لاحداث مهمة في تاريخ دولة ما ، او لتغيير طرأ مثلا على النمط السياسي الداخلي والخارجي لنظام ما، او بسبب قضايا ملحة قادت الى البحث عن حلول افضل . وعليه، فاننا نرى تطور ملحوظ وانتشار واسع للمراكز البحثية في العالم ، حتى ان عددها قد وصل بحسب مشروع مؤشرات مراكز الابحاث والفكر الى حوالي (٦٤٨٠) مركز(شهاب ٢٠٠٥).

يعد حوار الحضارات وتواصل الثقافات من أهم العوامل التي تساهم في بناء مجتمع عالمي متقدم ، وتكمن الصعوبة في أن كل ثقافة تحاول ان تفرض نفسها وتعتبر نفسها الأمثل والأحسن مفترضة مسبقا تفوقها على الآخرين وان بقية الثقافات يشوبها النقص وعدم الصلاحية ويفترض تهميشها ، ولكننا نقول ان قبولنا الجانب الآخر هو مفتاح قبول الآخر لنا وبالتالي يفتح الجسور و القنوات للتعرف على الآخرين بسلبياتهم وايجابياتهم وثقافاتهم المتعددة الآراء والمناهج.

تعد المراكز البحثية ظاهرة متميزة في الدول المتقدمة حضارياً ومعرفياً ومؤشّراً للمنجزات الثقافية والعلمية وسبباً في إيجاد مشروعات إستراتيجية مهمة وعنواناً للتقدم والتنمية حتى غدت دليلاً على نهضة الأمم ومؤشراً على تقييمها للبحث العلمي . فهي بحق عبارة عن مصنع له خط إنتاج ومدخلات ومخرجات تقوده إدارة ويعمل به خبراء ومختصون يهتمون بجودة المنتج الذي هو الأبحاث التي تتنوع في مجالات مثل الدفاع والأمن والسياسة الدولية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية(الخزندار و الاسعد ٢٠١٢، ٥) ، ولأجل ذلك وجدت هذه المراكز لتعمل وتنتج وتوجد الحلول لا لتكون مجرد ديكور أو تحمل مسميات فخرية دون أن يكون لها أثر فاعل على أرض الواقع.

واذا كانت المراكز البحثية تستمد وجودها من الحاجة التي دعت إليها والضرورة التي اقتضتها ، إلا أن مكانتها لم تكن واحدة ، ودورها لم يكن متشابهاً (بوغالم ٢٠٠٥) ، كما أن المعوقات التي تواجه عملها ليست بمستوى واحد ، وإنما تأثر كل ذلك بما قطعته الأمم من خطوات في سبيل الاستفادة من خدمات هذه المراكز وموقف أجهزة الدولة منها ومقدار إعتماد صناع القرار فيها على نتاجاتها في رسم السياسة الداخلية والخارجية ، وماتعانيه الدولة من أزمات بمختلف أشكالها والتي بدون شك تترك آثاراً على وجود هذه المراكز وديمومة عملها . ومع ذلك ورغم كل ما كتب عن مراكز البحوث وأهميتها وأنواعها والدور الذي تضطلع به في تقريب الجانب المعرفي إلى الواقع ، إلا أن التساؤل الذي تطرحه هذه الورقة هو كيف يمكن أن نجعل من هذه المراكز مصنعاً للأفكار ومصدراً للمعلومات وليس مجرد عنواناً دون مضمون ، وجهداً دون ثمار وتجميعا للمعلومات والأفكار لا أكثر.

هذا وقد اصدرت الجهات التشريعية في العراق العديد من التشريعات والأنظمة التي عنيت بتنظيم عمل مراكز الأبحاث وبيان آلية تشكليها وطرق تمويلها وكيفية ارتباطها بميادين العمل ، ومن أهمها (قانون الجمعيات العلمية رقم (٥٥) لسنة ١٩٨١ ونظام مركز البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١) لسنة ١٩٩٥ ، وتعليمات رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠٢ الخاصة بهيكل عمل الباحث في مراكز البحث العلمي وتعليمات المراكز البحثية لسنة ٢٠٠٤)، كما ساندتها الجهات التنفيذية في تطبيق تلك التشريعات ،اذ أخذت وزارة التعليم العالي ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٠ على عاتقها احداث تغيير نوعي في الحركة العلمية والتعليم العالي واستحدثت فيها دائرة متكاملة تهتم بموضوع استحداث المراكز البحثية ومتابعة أعمالها " دائرة البحث والتطوير"، فضلاً عن اهتمام الجامعات والمعاهد العراقية بتشكيل مراكز بحثية متخصصة في موضوعات دقيقة ووثيقة الصلة بالمجتمع كجزء من خدمة الجامعة للمجتمع * ، كما عقدت الكثير من المؤتمرات ابتداء

* لكل نوع من أنواع مراكز البحث العلمي أداته التشريعية الخاصة به تُبين تشكيلاته واختصاصاته وكيفية إدارته، إذ يوجد نوعان رئيسيان من المراكز البحثية ألا وهما **(مراكز البحث العلمي الحكومية)** و**(مراكز البحث العلمي غير الحكومية)**، ولكل من هذين النوعين تنظيم قانوني خاص به يختلف عن الآخر، وسنقتصر في هذا المقال على تبيان الآليات القانونية لعمل مراكز البحث العلمي الحكومية فقط، إذ يخضع هذا النوع من أنواع المراكز إلى آلية قانونية خاصة به، تتمثل هذه الآلية بنظام مراكز البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١) لسنة (١٩٩٥) و هيكل عمل الباحث رقم (١٤٨) لسنة (٢٠٠٢)، إذ بين هذا النظام الدور الذي يضطلع به المركز البحثي والمتمثلة بالأهداف التي أنشأ المركز من أجلها والتشكيلات التي يتكون منها مركز البحث العلمي الحكومي ومصادر تمويله:

أ/ مهام المركز:

بين هذا النظام الأهداف التي تُنشأ من أجلها المراكز البحثية الحكومية والتي صاغها المشرع على شكل مهام تسعى المراكز إلى تحقيقها، وهذه المهام تتمثل بما يلي:

١. وضع الخطط والبرامج للدراسات والبحوث العلمية المتخصصة في ضوء السياسة العامة للبحث العلمي التي تقرها هيئة البحث العلمي.
٢. إجراء الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية والميدانية التي تتطلبها خطط التنمية والعمل على تطويرها وتقديم المقترحات بشأنها واستثمارها وتوفير المستلزمات البحثية للباحثين.
٣. توفير قواعد المعلومات ضمن اختصاص المركز من المكتبة التي تحوي الكتب والدوريات والمراجع والأفلام ومكننة العمل الإداري فيها باستخدام أساليب الحفظ الحديثة.
٤. نشر البحوث العلمية وتعميمها على الجهات ذات العلاقة والتعاون معها على تطبيق النتائج،واصدار المطبوعات والدوريات والكتب والنشرات العلمية.
٥. الاسهام بتعميق الوعي العلمي عن طريق المحاضرات وتنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والحلقات الدراسية والدورات التدريبية على المستويات الوطنية والعربية والدولية والمشاركة فيها.
٦. تبادل الخبرة مع الخبراء والباحثين من داخل العراق وخارجه للاستفادة من خبرتهم وفق خطة المركز وأهدافه العلمية،بالإضافة إلى تحقيق وتوسيع التعاون العلمي مع المؤسسات العلمية الوطنية والعربية والدولية ذات العلاقة

من عام ١٩٧٨ وحتى عام ٢٠٠٧ أهتمت بموضوع تطوير الجانب العلمي والبحثي، فضلاً عما تطرحه الحكومة والوزارة المذكورة من برامج عمل تتناول مراكز البحوث والبحث العلمي بالاهتمام وزيارات الوزراء المعنيين للجامعات والتأكيد على رصانة هذه المراكز.

المطلب الثاني: وسائل تحقيق الاندماج المجتمعي

لقد مرت العديد من البلدان بصراعات ومحن واخفاقات امنية وسياسية جعلتها تحتاج للسلم ان يكون واقعا ، والعراق من هذه البلدان ، لاسيما مع تعدد الأفكار والأعراق والانتماءات ، فالسلم المجتمعي هو نقيض العنف المجتمعي ، ولا يخفى ما للعنف من نتائج وآثار سلبية وعواقب وخيمة على الفرد والمجتمع ، ومن البديهيات أن السلم المجتمعي له صلة بحقوق عدة من حقوق الإنسان ، وهي حق الأمان والمساواة أمام القانون والقضاء ونبذ التمييز العنصري بكل اشكاله والبعد عن أي دعوى لإثارة الحروب والفتن ، التي تسبب الدمار لعقود من الزمن ناهيك عن الخسائر في الأرواح البشرية وفي البنى التحتية(اروي ٢٠٢٤). لكن مفهوم التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية او بين المواطنين لا يعني بالضرورة تطابق وجهات النظر حول القضايا التي تهم المواطنين، فهي من الأمور المستحيلة ولا تتناغم مع الحياة و الطبيعة التي خلقها الله جلت قدرته وتعالى شأنه (البوعينين ٢٠٢٤) ، ان مفهوم التمييز العنصري : هو أي تمييز او استثناء او تقييد او تفضيل يقوم على اساس العرق، او اللون، او النسب، او الآصل القومي او الاثني (كوردن ٢٠٢٤) ، ويستهدف او يستتبع تعطيل او عرقلة الاعتراف بحقوق الأنسان والحريات الأساسية، او التمتع بها او ممارستها، على قدم المساواة في الميدان السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي او في أي ميدان اخر من ميادين الحياة العامة (عبد الكافي ، ٢٠٠٦)[١] . إلا أن ((**ثقافة التواصل**)) تميز بين ثقافة التواصل وثقافة القطيعة والتناحر ، فثقافة التواصل تعترف بالنقيض وتصر على ان وجود هذا النقيض ضرورة لابد منها وهو وجود يكمل و لا يلغي ، يقوي و لا يضعف ، يسر و لا يغضب ، ان وجوده استكمال للفرد ، بل كمال للوطن

بأهداف المركز وإختصاصه. للمزيد ينظر: **حسين خليل مطر**، التنظيم القانوني لمراكز البحث العلمي الحكومية في العراق تاريخ **النشر**: ٢٠٢١-٠٨-١٠ ، **تم الدخول للموقع بتاريخ ١١/ ١٢/ ٢٠٢٤ على الرابط التالي: https://uobasrah.edu.iq/colleges-news/8677**

[١]. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، معجم مصطلحات حقوق الأنسان ، آيار- مايو، مصر، ٢٠٠٦، ص ١٧١ ؛ وينظر تعريف التعايش السلمي في موسوعة السياسة ، عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، دار الهدى للنشر والتوزيع – بيروت ، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٧، ج ١، ص ٣١١

والامة. وهو ما تعمل مراكز البحوث على تحقيقه عن طريق تعميق الشعور **بالاندماج** لدى المواطنين وتعزيز اللحمة الوطنية وجعل التنوع المجتمعي مصدر قوة للبلاد لا مصدر لإثارة الصراعات والتناحرات بين طوائف المجتمع المختلفة (الديب و محمد ٢٠١٥، ٢) ، أن التفكير السليم بنجاح عمل مراكز البحوث لجعلها مصنعاً للأفكار الهادفة لنمو المجتمع وتطوره يجب أن يجعل من هذا التواصل حجر أساس لأي نجاح ، وأن يوفر له الدعم المادي والمعنوي.

فضلا عن علاقة مصدر القرار بمراكز البحوث ، وهنا يمكن القول أن مصدري القرار قد يتجهون هم مباشرة الى هذه المراكز لأجل بناء تصورات معينة أو بلورة أفكار عن أمور تحتاج اليها الادارة السياسية والاقتصادية والعسكرية ويراد تطبيقها ، أو تحتاج الى دعم علمي لها ، واختيار الأفضل من الرؤى المتعلقة بها وإيجاد البدائل المناسبة لما هو مطروح منها ، حتى تغدو تلك المراكز بمثابة هيئات استشارية لهم ومصدراً للنصح والتوجيه ، فتصبح على حد قول البعض بصدد وصفه لدور مراكز البحوث في أنها بمثابة الخطوط الخلفية لمراكز صنع القرار السياسي (مكي ٢٠٢١، ٩٠) ، وقد يستعين صانعوا القرار بمراكز البحوث لإيصال رسائل الى الشعب لغرض جس النبض عن موضوعات معينة(عوني ، ٢٠١٣ ، ٣) ، وقد تكون هناك مؤشرات عن وجود فجوة بين هذه المراكز وبين صناع القرار وفجوة بين بعض هذه المراكز وبين ايصال المعلومات الى المجتمع والعالم ، أي يمكن القول بانها غير مثمرة بشكل جيد ، فليست العبرة بأن نؤسس مراكز بحثية تتراكم فيها البحوث المعرفية على الرفوف والمكتبات بدون تواصل حي وحقيقي مع المجتمع فضلاً عن عدم التنسيق المنظم في أعمال هذه المراكز والمؤسسات البحثية مع بعضها البعض .

لقد كان عام ٢٠٠٣ حد فاصل في التطور الافقي والعامودي لمراكز الفكر والابحاث في العراق ، فقبل عام ٢٠٠٣ كانت مراكز الفكر والابحاث محدودة العدد ، وضعيفة الدور ، إلا أن ذلك الواقع تغير بعد عام ٢٠٠٣ ، فوجدت مراكز متخصصة في مختلف المجالات الانسانية والعلمية وفي مختلف الامتدادات الجغرافية (وطنية – اقليمية – دولية) بعضها غير حكومية تأسست بمبادارت فردية او حزبية او فئوية وبعضها الاخر حكومية . فكانت اغلب المراكز البحثية غير الحكومية تعاني من مشاكل كثيرة تعوق عملها وتمنعها من لعب دور فاعل في المجتمع العراقي، اما بالنسبة للمراكز البحثية الحكومية فيجب التمييز بين المراكز التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتلك التي تعمل خارج وزارة التعليم(عبد اللطيف٢٠١٨ ، ٢٨٨)، لذا فالعدد الاكبر من المراكز البحثية الحكومية الفاعلة نجده في تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية ، اذ يبلغ العدد لحد عام (٢٠١٣) حوالي (٨٥) مركز بحثي في مختلف الاختصاصات

العلمية والانسانية ، وعلى الرغم من ذلك كانت تلك المراكز البحثية تعد محدودة التأثير والاهمية في رسم السياسة العامة للوزارة وللدولة (عبد اللطيف ٢٠١٨، ٢٨٩) ووصل الى اكثر من (١٢٠) مركزا ووحدة بحثية تتوزع في اختصاصاتها بين التخصصات الطبية والهندسية والإنسانية والمتعددة التخصصات في الوقت الراهن(العرداوي ٢٠٢٤).

ان اغلب عمل مراكز الفكر هو اعداد ونشر الدراسات والبحوث الخاصة بمختلف جوانب نشاطات المجتمع والدولة ذات الطابع الحساس والاستراتيجي لذلك يكون نشاطها بتماس مباشر مع مؤسسات السلطة ودوائر صنع القرار المختلفة ، اذن فهي تتبادل وهذه المؤسسات المعلومات والحقائق بعّدها المصدر الاولي الاساس الذي ستجري عليه عمليات التحليل والتفكيك والتركيب، وما تبني عليه البحوث والدراسات التي ستعود كمخرجات تقدمها مؤسسات مخازن التفكير الى الجهات المعنية لتستفيد منها فذلك يساهم في خلق بيئة تؤمن سيولة وتدفق عالي للمعلومات بين كل من مراكز الفكر ومؤسسات الدولة .

المبحث الثاني: العلاقة بين صناع القرار ومراكز الأبحاث

تعد مراكز الأبحاث بمثابة المرشد والموجه لصناع القرار السياسي ، لا سيما في القضايا الجوهرية والتي تمس الاستقرار الوطني والوحدة الوطنية ، ولقد برز دور مراكز الابحاث في التقارب والحوار ، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث من خلال المطلبين الآتيين وهما:

المطلب الأول : ماهية صناع القرار

القرار السياسي هو ذلك القرار الذي تتوافر فيه واحدة من مجموعة عناصر مختلفة أهمها أن يكون صادر عن شخص ذي صفة سياسية، أو من خلال أحد هياكل السلطة السياسية، أو منصبًا على موضوع يتعلق بالسياسة العامة للدولة ، ولا بد أن تتوافر في القرار السياسي أيا كان نوعه، استراتيجيا أو يوميا، شروط من بينها ، الشرعية: بمعنى صورة عن السلطة القانونية المخولة ، والإلزام: بمعنى وجود القوة التي تملك تنفيذه ، فضلًا عن العمومية: بمعنى أنه يمس الشؤون العامة والاحتياجات الرئيسية لأفراد المجتمع ، أي عملية تخطيط إقتصادي أو إجتماعي شامل تحتاج في النهاية الى أتخاذ قرار تصدره القيادة السياسية في البلاد ، ولا بد لهذه القيادة من سلطة تشرح تلك الخطط للشعب وتلزمهم بها والواقع أن أي عملية تخطيط إقتصادي،

إجتماعي شاملة تحتاج في النهاية الى اتخاذ قرار تصدره القيادة السياسية في البلاد، ولا بد لهذه القيادة من سلطة تشرح تلك الخطط للشعب وتلزمهم بها (وكالة الانباء ٢٠١٦).

وعملية صنع القرار هي أختيار من بين مجموعة بدائل ، لفهم قضية ما ، لان عمليات الأختيار تؤدي دورا مهمًا في القيادة والتحفيز والتغيير التنظيمي والاتصال ، وتغطي عملية صنع القرار جميع الوظائف الإدارية واستعمل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والتعيين والتنسيق والإدارة (النعيمي ٢٠١٠، ٢٠٥).

وأطراف صنع القرار هم كل من رئيس الدولة ، اذ له دور مهم من خلال الاستناد الى عدد كبير من المواد الدستورية ذات الصلة ، مع بعض الاختلافات بين حالة وأخرى تبعا لطبيعة النظام السياسي ، فضلًا عن قيام رئيس الدولة برسم السياسة العامة لدولته ، واختيار رئيس الوزراء ، او حتى تولي رئاسة الوزراء بنفسه ، وتتكرس ارجحية دور الرئيس بشكل اوضح في النظم الملكية (مجموعة باحثين ٢٠١٠ ، ٦٤٠-٦٤١).

فضلا عن دور السلطة التشريعة في صنع القرار ، تلك السلطة المنوط بها سن وتشريع القوانيين المطابقة لأحكام ومواد الدستور ، ومن ثم مراقبة تطبيقها بشكل قانوني من قبل السلطتين للتنفيذية والقضائية ، وللاخيريتين ايضا دور في صناعة القرار هذه المؤسسات الرسمية ، ولا بمكن اغفال الهياكل غير الرسمية من احزاب سياسية ورأي عام وجماعات ضغط ونخبة سياسية (صالح ٢٠١٦ ، ٢٦-٢٧).

واتساقا مع ما يراه جيمس روزنو من ان جوهر عملية صنع القرار يتمثل في أختيار نمط التكيف ، أما مقاومته أو الاذعان للموقف ، وأما المزج بين الخيارين ، وذهابه الى ان نمط التصرف انما يعتمد على اشخاص صناعة القرار وطبيعة النظام السياسي الذي يعملون فيه ، وهو ما تتعامل به ايضا نظرية صنع واتخاذ القرار ،من حيث كونها تنقل البحث من البعد التجريدي ممثلا في الدولة او في مؤسسات محددة غامضة الدلالة في بعض الاحيان – كالقول بالسلطة التنفيذية – الى الاشخاص الذين يرسمون سياسة الدولة ، وهذا بالتحديد ما يقول به ريتشارد سنايدر (اننا نحدد الدولة باشخاص صانعي القرار الرسميين ، الذين تمثل قراراتهم الناجعة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة ...لذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها (سليم ٢٠١٣، ٢٣١).

المطلب الثاني :مؤشرات قياس تأثير مراكز الابحاث في صناع القرار

شملت مجموعة من المؤشرات التي تقيس تأثير مراكز الدراسات على السياسات وصنع القرار، إذ أعدت هذه الدراسة (مشروع ماكين) مجموعة من المؤشرات لقياس تأثير مراكز الدراسات بشكل فاعل، وهذه المؤشرات تم

استخدامها أيضاً في تحديد ترتيب مراكز الدراسات في العالم من حيث التأثير والنفوذ وشملت هذه المؤشرات مايلي : (محمود ٢٠١٣،101 – ١٠٢) :

١- مؤشرات قياس حجم الموارد : وتشمل مجموعة من المؤشرات منها – على سبيل المثال – : القدرة على استقطاب الكفاءات العلمية المشهورة توفير القدرة للوصول إلى صناع القرار والنخب، مستوى الفريق البحثي وقدرته على الإنتاج العلمي المتميز والمتعدد في أوقات زمنية محددة ومدى مصداقيته ووجود شبكة علاقات واتصالات مع المجتمع الأكاديمي والإعلامي، مستوى التمويل والدعم المالي، ومدى كفايته واستمراريته وغير ذلك من المؤشرات.

٢- مؤشرات قياس حجم الاستفادة أو استعمال الإنتاج العلمي(مؤشرات الاستعمال) وتشمل مؤشرات عديدة منها ، كمية ونوعية الظهور الاعلامي، وعدد الاقتباسات أو الاستشهادات، وحجم الدخول على المواقع الإلكترونية لهذا الإنتاج العلمي، ودعوة اللجان البرلمانية والاجهزة التنفيذية للاستماع إلى آرائهم، عدد العاملين في مراكز الدراسات في المواقع الرسمية للدولة الاستشارات للمسؤولين وصناع القرار، الكتب المميزة علمياً، وتوزيع التقارير العلمية وغير ذلك من المؤشرات .

٣- مؤشرات قياس المخرجات: وتشمل عدد وجودة المشاريع المقترحة الإصدارات والمؤلفات كتب ومقالات في دوريات علمية دراسات متخصصة، وغيرها، المقابلات الاخبارية، وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية عدد الأشخاص الذين رشحوا لمناصب استشارية وحكومية، وغير ذلك من المؤشرات.

٤- مؤشرات التأثير والنفوذ : وتشمل على سبيل المثال: حجم التوصيات الصادرة عن هذه المراكز، والتي تم تبنيها او النظر فيها بجدية من قبل صناع القرار ومنظمات المجتمع المدني، والدور الاستشاري الذي يقدم للسياسيين والأحزاب السياسية أو المرشحين للانتخابات، وحجم النشر أو الاقتباس من المقالات في الدوريات العلمية المشاركة.

٥- مؤشرات دعم صناع القرار: إذ أن رجل الدولة وصانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات ويوضح له السياسات، ويفصل له القضايا بشكل دقيق وعلمي، لذلك فإن الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم، تعتمد على أبحاث مراكز بحثية وعلى

دراساتها وخبراتها، وربما عدت تلك المراكز هيئة استشارية لتلك الجهة أو لذاك الجهاز الحكومي أو الأهلي، ولهذا الغرض، تقوم مراكز الأبحاث ب(محمود ٢٠٢٣ ، ١٩-٢٠):

أ. تحديد الاولويات: وذلك من خلال تحديد جدول أعمال المراكز البحثية ، ومن شأن ذلك، أن يوجه الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال سياسة عامة كالتعليم والصحة).

ب اقتراح البدائل وطرح الخيارات: وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة ، بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

ج. تحديد التكلفة – العائد لكل بديل ، وكذلك طرح المكاسب المتوقعة من كل بديل.

ومن الجدير بالذكر ، ان الأمور التي تبين لنا أن مساهمة مراكز الدراسات في عملية صنع القرار تتركز في ثلاثة مستويات(الطاهر ٢٠١٥-٢٠١٦، ٥٠):

1 – مرحلة الإعداد للقرار : التي تتمثل في مساهمة المراكز في صنع البدائل المختلفة، وتوفير المعلومات وتبويبها وتفسيرها، وهو دور تشارك فيه المراكز الى جانب بيروقراطية الدولة والقوى السياسية من أحزاب وغيرها.

2 – مرحلة تقييم القرار: أي تقديم دراسات حول التغذية العكسية وتلقي التقارير وردود الأفعال والنتائج ، ويشمل ذلك إجراءات القرار من حيث جهة اتخاذ القرار والآثار الناجمة عن القرار ومدى توافر المعلومات ومدى الحاجة للقرار وأهميته.

3 – مرحلة تعديل القرار: أي تقديم دراسة حول الثغرات والأخطاء التي يمكن أن يتم اكتشافها فيما بعد وتقتضي التدخل لمعالجتها.

المبحث الثالث: التحديات والفرص التي تواجهها مراكز الفكر في تحقيق التقارب المجتمعي

توجد مئات المؤسسات والمراكز البحثية والجمعيات العلمية منتشرة في العراق والوطن العربي والعالم تمارس عملها في نشر ثقافة التواصل على غرار (مراكز البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

واقسامها ومراكزها في هذا المجال . الا ان ذلك لا يعني انتفاء وجود العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه مراكز الابحاث في عملها.

المطلب الاول : التحديات التي تواجهها مراكز الفكر العلمية

ان التقدم الذي شهدته انظمة الاتصالات والمواصلات البعيدة المدى قد وسع كثيرا مجال وتأثير التعاون بين المؤسسات والباحثين، في العراق فاننا نشهد ضعف لدور مراكز الفكر والدراسات وذلك يعود الى وجود عدة اسباب وتحديات أبرزه (محمود ٢٠١٣، ٥-٦):

١ـ انها مراكز حديثة النشأ ولم تاخذ حقها في العمل بحرية كما هو الامر في الدول المتقدمة نتيجة طبيعة الانظمة السياسية من جهة وضعف التمويل وارتباطها جميعا بالمؤسسات الحكومية من جهة اخرى.

٢. مشكلة التمويل بسبب ضعف الانفاق الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء في الاستثمار في التعليم والبحث العلمي ، مما يخلق مشكلة لهذه المراكز في الاستمرارية في الابداع والابتكار وانتاج الافكار الجديدة ، ويكفي للدلالة على حجم هذه المشكلة ان نعرف ان حجم الانفاق الحكومي في العراق على البحث عام ٢٠١٢ هو (٠.٨)، وهي بذلك تتشابه مع اغلب الدول العربية من ناحية الانفاق على البحث العلمي.

٣. صعوبة الحصول على المعلومات التي تساعدهم على تكوين آرائهم خاصة المعلومات التي لها مساس بالمؤسسات الحكومية مع ضعف القدرات والامكانيات التسويقية للإنتاج المعرفي والنشر العلمي.

٤. التركيز على القضايا المتعلقة بالصلة بين مراكز الابحاث وهيئات الدولة والمجتمع .

٥. التحيز ، فمع انتشار مراكز الابحاث ، اتسم بعضها بطابع ايديولوجي ، مما ادى الى تحيزها ، فلا شيء يمنع مراكز الابحاث من ان يكون لها تفضيلات واولويات ايديولوجية وسياسية ، وهوما يعني ان يفقد مركز ما صفة الموضوعية ، وان يجري جمع البيانات بشكل انتقائي لخدمة وجهة نظر محددة مسبقا .

٦ـ ضعف المعلومات وعدم توفر قواعدها وفق النظم المعلوماتية الحديثة حتى يتسنى للباحثين استخدامها، وعدم توفر مصادر للمعلومات والبيانات العلمية حديثة المصدر، لا سيما انها الاساس لإعداد الابحاث والدراسات.

٧. ضعف آليات التعاون والشراكة الحقيقية بين مراكز الفكر والدراسات الخاصة والحكومية والاكاديمية، وعدم توفر قنوات اتصال وشبكة تنسيق بين مراكز الابحاث الداخلية والعربية والعالمية ، لنقل الخبرة وتأسيس شراكة معرفية.

٨. انعدام التواصل بين المراكز البحثية والحكومة ، خاصة وانه يوجد نوع من التجاهل او ضعف الثقة بين المسؤولين وصناع القرار تجاه مراكز الابحاث .

كل هذا وغيرها من الاسباب ساعد في انعدام دور مراكز الفكر والدراسات في العراق . وبالتالي فان هذه المراكز ولكي يكون لها دور فاعل في رسم السياسة وصنع القرار في العراق فهي بحاجة اولا وقبل كل شيء الى التمويل الخاص المستقل عن الحكومة لكي يكون لديها رأيها الخاص الانحيازي بعيدا عن التسيس (عطا ٢٠٢٣ ، ٤) ، كما هناك حاجة الى التعاون بينها وبين المراكز الاقليمية والعالمية ليتم تبادل الخبرة والمعلومات فيما بينها ، فضلا عن بناء جسور من الثقة بينها وبين المسؤولين الحكوميين ليتم تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم ومن ثم تبادل الادوار بينهما.

المطلب الثاني: العمل على تفعيل دور مراكز الفكر والابحاث في العراق

أن اعادة النظر في القوانين والانظمة والتعليمات المرتبطة بمراكز الابحاث والدراسات في العراق لمنع الفوضى والارتباك الذي يسودها ، واعطاء الصفة القانونية لهذه المؤسسات كموجهات وعناصر دعم سواء في صنع القرار ورسم السياسة العامة للوزارات والمؤسسات التابعة لها او في رسم السياسة العامة وصنع القرار الوطني يتحقق من خلال التالي(العبادي ٢٠٠٩ ، ٣-٥) :

١. بناء منظومة مؤسسية وطنية تُعنى بما يصدر عن مراكز الابحاث والدراسات في العراق من مخرجات لاعتمادها في الجوانب العملية ذات الصلة وتوظيفها في العمل المؤسسي العراقي.

٢. تأسيس مراكز ابحاث في كل وزارة من الوزارات العراقية ويكون ارتباطها بمكتب الوزير مباشرة "تضم باحثين متفرغين مهمتهم رصد القضايا والتطورات المختلفة الداخلية والخارجية واعداد الخطط والدراسات اللازمة لمساعدة الوزراء وهيئات الرأي على اتخاذ القرارات المرتبطة بالارتقاء بعملهم" .

٣. ربط مراكز الابحاث الوطنية بالمراكز الاقليمية والدولية المناظرة لها، مع اعطاء الحرية والمرونة الكافية للبحث والتقصي والتوصل الى الاستنتاجات المستفيضة للاستفادة الفعلية من عملية الربط هذه والابتعاد عن المجاملات الشكلية.

٤. توفير البنية التحتية اللازمة من الدعم والتمويل والتدريب لمراكز الابحاث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية ، للاستفادة منها في اعداد المناهج التدريسية للطلبة في الجامعات والمدارس بما ينعكس على تعميق الشعور بالانتماء والابتعاد عن أي افكار تطرفية دخيلة على المجتمع.

٥. ضرورة رسم استراتيجية واضحة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يتم من خلالها تأسيس مراكز الابحاث وعلى اعلى المستويات وتوفير الحرية اللازمة لها لتنجز عملها بموضوعية واحترافية.

٦. اشراك القطاع الخاص بتطوير المراكز البحثية من حيث الدعم والتمويل والاستفادة منها وهذا يتطلب الارتقاء بالثقافة السياسية للقطاع الخاص فضلا عن الثقافة السياسية للمجتمع بصورة عامة وتقديم المشورة والرأي بكل علمية وحيادية.

٧. أخذ وسائل الاعلام دورها بالتثقيف بأهمية المؤسسات البحثية، وماهية تأثيرها على السياسة العامة للبلاد، ومعطيات هذا التأثير على الحياة العامة.

٨. توفير دورات تطويرية تتناسب مع دور المراكز البحثية، ومساعدتها على توأمة عملها مع نظيراتها في البلدان المتقدمة لاكتشاف طريقة عمل الأخيرة وآليات تنفيذ برامجها، والاحتكاك بمهارات وخبرات العاملين فيها عن طريق توفير الزيارات للمراكز البحثية المتقدمة في العالم وتوظيف تلك الزيارات بما يخدم المسيرة العلمية لمراكز الابحاث الوطنية.

٩. جذب العناصر الكفؤة للعمل في المراكز البحثية ، لاسيما الحكومية وتوفير الحماية لها من الخضوع لقيادات غير مناسبة، أو عملها مع موارد بشرية ليست مؤهلة، ومنحها الاستقلالية التامة دون خضوعها لأي نوع من انواع الضغوطات التي تؤدي الى المساس بعلميتها وحياديتها.

١٠. واخيرا التنسيق والتواصل بين مؤسسات القطاع العام والخاص وبين المراكز والوحدات البحثية، وتعميق الشعور لدى صناع القرار بقدرة مؤسساتهم البحثية العامة والخاصة على تقديم الحلول الناجعة لكثير من مشكلاتهم .

فكل ما سبق اعلاه له الدور الاكبر في تعزيز روح المواطنة وتحقيق الاندماج المجتمعي، فالتماسك الاجتماعي كفيل بذلك مما يقلل من احتمالات النزاعات ويزيد من الاستقرار بين أفراد المجتمع، فضلا عن الوقاية من انتشار الفكر المتطرف، وتعزيز الثقة في المؤسسات إذ يشعر المواطنون بالمسؤولية تجاه الحفاظ على أمن المجتمع، وتوفير بيئة داعمة للأمن من خلال التفاعل الإيجابي بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، إذ يتم بناء بيئة تعزز من الأمن والاستقرار على المستويات المحلية والوطنية.

الخاتمة

أ ن مبادئ السلم المجتمعي من الضروريات ومن الحقوق الأساسية والمهمة، كونها مرتبطة بحقوق الإنسان، كحق الحياة والمساواة امام القانون والتي أشارت اليها الكثير من الإعلانات العالمية أو السلمية لحقوق الانسان ... الخ ، وعانى العراق منذ عقود عدة ويعاني من العنف المجتمعي نتيجة للحروب وتغيير الأنظمة السياسية والاضطرابات الأمنية الداخلية وتأثير الإرهاب ، مما وجدت الحاجة الى التثقيف بالمبادئ الرامية الى إشاعة السلم والعدل والتسامح والتعايش السلمي وهنا كان لمراكز البحوث والدراسات الدور المهم والمكمل لما جاء بخطب المرجعية الدينية ومن يمثلها بتأكيدها على مبادئ التعايش السلمي والتسامح وقبول التعددية فضلا عن المطالبة بحقوق الشعب والفئات المستضعفة والمنتهكة حقوقهم ، بالاحتكام الى المصادر التشريعية سواء كان من القرآن الكريم وأحاديث النبي (صلى اله عليه وآله وسلم) واقوال أهل البيت (عليهم السلام) التي هي من أولويات السلم المجتمعي.

وقد خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات ابرزها:

١. ترابط مصطلح السلم المجتمعي مع مصطلحات مهمة وهي التسامح والتعددية وقبول التنوع مما يدل على شمولية هذا الحق.

٢. تتضح اهمية السلم المجتمعي كونه تنضوي تحته حقوق مهمة واساسية من حقوق الإنسان كحق الحياة والأمان وحق المساواة وعدم التمييز وحقوق الأقليات وغيرها ، مما يبعد الشعوب عن الحروب أو اثارتها .

٣. أ ن المجتمع العراقي بحاجة الى تحقيق السلم المجتمعي بين ابناءه ، عن طريق الوسائل التي تساعد على نشر الفكر الوسطي وكان لمراكز الابحاث المحلية الدور الكبير في ذلك ، من نشر ثقافة التسامح ونبذ التطرف والعنصرية وخطاب الكراهية ، فنراها تدعو الى حماية المتظاهرين عندما كانت تظاهرات وتدعو الى

الدفاع عن الوطن عند سيطرة داعش وتعكس معاناة المهجرين عند التهجير والنزوح وانتهاكات حقوق المستضعفين.

التوصيات: 1- التوعية والتثقيف بمبادئ السلم المجتمعي وتسليط الضوء على الدور المهم الذي تمارسه المراكز البحثية ومراكز الدراسات في استيعاب الطيف المجتمعي العراقي ووسائل اندماجه.

٢. تفعيل القوانين الرامية الى محاسبة المخلين بالآمن والسلم المجتمعي وكل من يعمل على نشر التطرف والتعصب وخطاب الكراهية.

٣. تثقيف الطلبة على مبادئ السلم المجتمعي وتحفيز الوازع الديني لديهم منذ الصغر لكي يتعلمو على تقبل التعددية ووجود اطياف اجتماعية اخرى في المجتمع العراقي لديها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات وهدفها واحد هو خدمة البلد وتقدمه وازدهاره.

٤. العناية والاهتمام بالمخرجات العلمية للمراكز والوحدات البحثية، وللعاملين فيها، من قبل مؤسسات القطاع العام والخاص في العراق، ومن قبل صناع القرار بشكل خاص، للاستفادة الجادة منها في بناء الدولة على أسس متينة من الجودة والكفاءة الفكرية والبشرية ..

المصادر باللغة العربية:

الكتب:

١- محمود ، خالد وليد. ٢٠١٣ . *دور مراكز الابحاث في الوطن العربي :الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

٢- عبد الكافي ، اسماعيل عبد الفتاح . ٢٠٠٦. معجم مصطلحات حقوق الانسان، ايار - مايو، مصر.

٣- الكيالي ، عبد الوهاب وآخرون . ٢٠٠٧. *موسوعة السياسة*. بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع . ج ١.

٤- مجموعة باحثين . ٢٠١٠. *كيف يصنع القرار في الانظمة العربية*. بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .

٥- صالح ، زهرة .٢٠١٦. *صناعة القرار السياسي* . البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية. سلسلة كتيبات برلمانية .

٦- عطا، ياسر مظهر أحمد. ٢٠٢٣. *السلم المجتمعي في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وفي ظل خطابات المرجعية الدينية*. بغداد – العراق: المفوضية العليا لحقوق الإنسان قسم النشر والتثقيف / شعبة البحوث والدراسات.

٧- العبادي، نعمة. ٢٠٠٩. *مراكز الابحاث في العراق نظرة مستقبلية* . واشنطن: معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات .

٨- محمود ، خالد وليد . ٢٠١٣.*مراكز البحث العلمي في الوطن العربي الإطار المفاهيمي – الأدوار – التحديات – المستقبل* . بيروت –لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات.

المجلات العلمية

١- الخزندار ، سامي و الاسعد ، طارق .٢٠١٢. *دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي ، دفاتر السياسة والقانون* ، مجلة الجامعة الهاشمية ، عدد ٦ .

٢- الديب ، هدى احمد ومحمد ، محمود عبد الحليم .٢٠١٥. *الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع* ، اضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع ، العددان ٣١ . ٣٢ .

٣- مكي ، دينا هاتف. ٢٠٢١. *الاستبعاد الاجتماعي و أثره في مشكلة الأقليات في الدول العربية*، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، عدد ٤٩.

٤- عوني، مالك . ٢٠١٣.*الإطار الجامع : هل يمكن للمدخل الاثني تفسير صراعات ما بعد الثورات العربية في :تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية* ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٩٣ (حزيران) .

٥- عبد اللطيف ، ارواء فخري. ٢٠١٨. *دور مراكز الابحاث والفكر في صناعة القرار السياسي ورسم السياسات العامة في العراق*، مجلة ابحاث العلوم السياسية، العددان ١ . ٢، (حزيران . كانون الاول).

٦- النعيمي ، بلقيس عبد الوهاب.٢٠١٠. ، *صناعة القرار التربوي* ، مجلة دراسات تربوية ، العدد ١٠ (نيسان).

٧- سليم، حميداني . ٢٠١٣. *القرار السياسي بدلالة شخصية صانع القرار* ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، عدد ٥ .

المواقع الإلكترونية :

١- اغوان، علي بشار.٢٠١٤. اثر صوامع التفكير والدراسات الامريكية في التخطيط الاستراتيجي الامريكي . مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ١٩/١/٢٠١٤ ، ص٢ : www .hcrsiraq: org:.

٢- شهاب ، احمد.٢٠٠٥. مؤسسات الراي وصناعة القرار : اين مراكز الابحاث في دول الخليج ؟ ، مركز الخليج للابحاث ٣٠/٤/٢٠٠٥ ، www.grc.kcorp.org

٣- بوغالم ، عباس . ٢٠٠٥.مراكز الابحاث .. انتاج المعرفة ومسؤوليات المثقف : مركز الابحاث بين صناعة الافكار وترشيد ١٢ السياسات ، موقع اون اسلام ، ١٢/٧/٢٠٠٥ net.onislam.www:

٤- مطر، حسين خليل.٢٠٢٤. التنظيم القانوني لمراكز البحث العلمي الحكومية في العراق تاريخ النشر: ٢٠٢١-٠٨-١٠ ، تم الدخول للموقع بتاريخ ١١/ ١٢/ ٢٠٢٤: https://uobasrah.edu.iq/colleges-news/8677

٥- اروي ، بانا ضم.٢٠٢٤. تعريف التسامح ، مقال منشور على الموقع " موضوع " تم الدخول بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٢٤: .maodoo:com. //https

٦- البوعينين ، خالد . ٢٠١١.مفهوم التسامح ، مقال منشور على موقع جريدة الشرق بتاريخ /٢٧ /٢/ ٢٠١١م ، وتم الدخول بتاريخ ١٢/ ١٢/ ٢٠٢٤: al- .sharq.com

٧- كوردن ، ايليا.٢٠٢٤. اوراق ديمقراطية ، من عهد الاستبداد الى عهد الدستور ، التعايش في ظل الاختلاف ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية : almaany //https :

٨- العرداوي، خالد عليوي.٢٠٢٤. مشكلة المراكز والوحدات البحثية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، تم النشر بتاريخ ١١/ ٨/ ٢٠٢٢: https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022

٩- وكالة الانباء .٢٠١٦. مفهوم ومضمون صنع القرار السياسي ، الكويت ، ١٤ كانون الاول ٢٠١٦، على الرابط الالكتروني: https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait- /news/706065/14-12-2016

المصادر الاجنبية :

1- Wiarda. Howard J .2008. the new powerhouses ; think tanks and foreign policy; American foreign interests , vol.30 , no.2 (march-April).

المصادر باللغة الإنجليزية

Books

1- Mahmoud, Khaled Walid. 2013. dawr marakiz alaibhath fi alwatan alearabii :alwaqie alraahin washurut alaintiqal ala faeiliat aikbar {The role of research centers in the Arab world: the current reality and conditions for transition to greater }effectiveness. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.

2- Abdel Kafi, Ismail Abdel Fattah, Dictionary of Human Rights Terms.....

3- Al-Kayali, Abdul Wahab and others. Sunnah. Encyclopedia of Politics. Beirut: Dar Al-Huda for Publishing and Distribution. Vol. 1.

4- A group of researchers. 2010. kayf yusnae alqarar fi alanzimat alearabiati {How decisions are made in Arab regimes}. Beirut - Lebanon: Center for Arab Unity Studies.

5- Saleh, Zahra. 2016. sinaeat alqarar alsiyasii{ Political decision-making}. Bahrain: Bahrain Institute for Political Development. Parliamentary booklet series.

6- Atta, Yasser Mazhar Ahmed. 2023. alsulam almujtamaeiu fi almawathiq alduwliat lihuquq al'iinsan wafi zili khitabat almarjieiat aldiyniati {Community peace in international human rights conventions and in light of the discourses of religious authority}. Baghdad - Iraq: High Commission for Human Rights, Publishing and Education Department / Research and Studies Division.

6- Al-Abadi, Nima. 2009. marakiz alaibhath fi aleiraq nazrat mustaqbalia {Research Centers in Iraq: A Future Outlook}. Washington: Imam Shirazi International Institute for Studies.

7- Mahmoud, Khaled Walid. 2013. marakiz alaibhath fi aleiraq nazrat mustaqbalia {Scientific Research Centers in the Arab World: Conceptual Framework - Roles - Challenges – Future}. Beirut - Lebanon: Nima Center for Research and Studies.

Scientific Journals

1- Al-Khazindar, Sami and Al-Asaad, Tariq. 2012. dawr marakiz alfikr waldirasat fi albahth aleilmii *{The role of think tanks and studies in scientific research*}, Politics and Law Notebooks, Hashemite University Journal, Issue 6.
2- Al-Deeb, Hoda Ahmed and Muhammad, Mahmoud Abdel Halim. 2015. . aliaistibead alaijtimaeiu wamakhatiruh ealaa almujtamae*{ Social exclusion and its risks to society*}, additions to the Arab Journal of Sociology, Issues 31-32.
3- Makki, Dina Hatem. 2021. alaistibead alaijtimaeiu w 'atharuh fi mushkilat al'aqaliyaat fi alduwal alearabiati{ *Social exclusion and its impact on the problem of minorities in Arab countries*}, Journal of Political and Strategic Studies, Issue 49.
4- Aouni, Malik. 2013. al'iitar aljamie : hal yumkin lilmadkhal alaithni tafsir siraeat ma baed althawrat alearabiati fi :tahawulat astiratijiat ealaa kharitat alsiyasat alduwaliat {*The comprehensive framework: Can the ethnic approach explain the conflicts after the Arab revolutions in: Strategic transformations on the map of international politics*}, Supplement to the Journal of International Politics, Issue 193 (June)
5- Abdul Latif, Arwa Fakhry. 2018. dawr marakiz alaibhath walfikr fi sinaeat alqarar alsiyasii warasm alsiyasat aleamat fi aleiraqi{ *The* role of research and think tanks in political decision-making and public policy formulation in Iraq}, Journal of Political Science Research, Issues 1-2, (June-December).
6- Al-Naimi, Balqis Abdul Wahab. 2010. sinaeat alqarar altarbawii {*Educational decision-making*}, Journal of Educational Studies, Issue 10 (April).
7- Salim, Hamidani. 2013. alqarar alsiyasiu bidalalat shakhsiat sanie alqarar{ *Political decision in terms of the personality of the decision-maker*}, Algerian Journal of Security and Development, Issue 5.

Websites:

1- Aghwan, Ali Bashar. 2014. The impact of American silos of thought and studies on American strategic planning. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 1/19/2014, p. 2: www.hcrsiraq: org:.

2- Shihab, Ahmed. 2005. Opinion and decision-making institutions: Where are the research centers in the Gulf States?, Gulf Research Center 4/30/2005, www.grc.kcorp.org

3- Bougalem, Abbas. 2005. Research centers.. Knowledge production and the responsibilities of the intellectual: The research center between the industry of ideas and the rationalization of 12 policies, On Islam website, 7/12/2005: net.onislam.www

4- Matar, Hussein Khalil. 2024. Legal regulation of government scientific research centers in Iraq Publication date: 2021-08-10, accessed on 11/12/2024: https://uobasrah.edu.iq/colleges-news/8677

5- Arwa, Bana Dam. 2024. Definition of tolerance, an article published on the website "Mawdoo3" accessed on 12/12/2024: .maodoo:com. //https

6- Al-Buainain, Khaled. 2011. The concept of tolerance, an article published on the website of Al-Sharq newspaper on 27/2/2011, accessed on 12/12/2024: -al .sharq.com

7- Corden, Elia. 2024. Democratic papers, from the era of tyranny to the era of the constitution, coexistence in the shadow of difference, the Iraqi Center for Democracy Information :: almaany //https

8- Al-Ardawi, Khaled Aliwi. 2024. The problem of research centers and units in the Iraqi Ministry of Higher Education and Scientific Research, published on 8/11/2022: https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022

Al-Anba Agency. 2016. The concept and content of political decision-making, Kuwait, December 14, 2016, on the electronic link: https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/706065/14-12-2016/